

اعلان

عودة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
الى عاصمة ملكه السعيد

○○○○

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الخميس الواقع في ٢٣ / ٥ / ١٩٦٨ .

١٩٦٨/٥/٢٦

رئيس الوزراء

ي.ت.التنويري

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٥ ربيع الاول سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٠١

القرى

صفحة

٨٨٠	نظام معدل للنظام المالي لامتحاني شهادتي الدراسة الثانوية العامة والاعدادية العامة	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨
٨٨٢	نظام معدل لنظام مياه بلدية ناعور	نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨
٨٨٣	نظام معدل لنظام الانتقال والسفر	نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨
٨٨٤	نظام المياه لبلدية وادي موسى	نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨
٨٨٧	تعليمات الادارة العرفية لشؤون موظفي الحكومة في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية	
٨٨٩	أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ صادر عن رئيس الوزراء	

هكذا من الأهل

نحس المحس بن طمدل نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل للنظام المالي

لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والاعدادية العامة

صادر بمقتضى المادتين ٥٧ و ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ٦٤

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والاعدادية العامة لسنة ١٩٦٨) . ويقرأ مع النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يسلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة (امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة) حيثما وردت في النظام الاصلي امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاكاديمية او المهنية الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المادة ٣ - يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه الآتي :-

أ - يلغى ما جاء في البند (١) من الفقرة (أ) منه ويستعاض عنه بما يلي :-

فلس دينار

٣ ٠٠٠

٣ ٥٠٠

٤ ٠٠٠

٥ ٠٠٠

١ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاكاديمية .

٢ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية (التجارية) .

٣ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية (الزراعية) .

٤ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية (الصناعية) .

ب - يعاد ترقيم البنود (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) منه بحيث تصبح (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) .

ج - يضاف الى الفقرة (أ) منه البند التالي برقم (١٠) :-

١٠ - رسم اصدار اية وثيقة اخرى تتعلق بالامتحان

٥٠٠ -

المادة ٤ - يعدل الجدول رقم (٢) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه الآتي :-

أ - يلغى ما جاء في البند (٦) من الفقرة (أ) منه ويستعاض عنه بما يلي :-

فلس دينار

٤ ٠٠٠

٦ - كل مشترك في وضع الاسئلة عن كل ساعة امتحان تحريري .

ب - يضاف الى الفقرة (أ) منه البند التالي برقم (٧) ويعاد ترقيم البنود اللاحقة على هذا الاساس .

١ ٠٠٠

٧ - كل مشترك في وضع الاسئلة عن كل ساعة امتحان عملي .

ج - يلغى ما جاء في البندين (١ و ٣) من الفقرة (ج) منه ويستعاض عنه بما يلي :-

٤٠٠ -

١ - رئيس قاعة الامتحان او رئيس لجنة الامتحان العملي الصناعي او الزراعي عن كل ساعة مراقبة .

٣٠٠ -

٢ - المراقب او عضو لجنة الامتحان العملي الصناعي او الزراعي عن كل ساعة مراقبة .

الحسين بن طمدل

١٩٦٨/٥/٦

نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع بالوكالة
احمد طوقان

وزير المالية ووزير
الداخلية بالوكالة
هاشم الجبوري

وزير
العدل
سمعان داود

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير المواصـلات
عاكف الفايز

وزير
التربية والتعليم
بشير الصباغ

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الانشاء والتعمير
حازم نسيه

وزير
النقل
امين يونس الحسيني

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية للشؤون
البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة
صالح برقان

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
صلاح ابو زيد

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة لشؤون الرئاسة

وزير
الخارجية
سامي أيوب

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية

وزير الاشغال العامة
وزير دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي

وزير
الزراعة
سامي أيوب

هكذا من الأشهر

نحس الحسن بن طمرل نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٤) من قانون البلديات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام مياه بلدية ناعور

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المياه لبلدية ناعور لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الرابعة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٤ -

أ - يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يقدمه المشترك وتركبه البلدية في الموضع الذي تراه مناسباً وضمن صندوق حديدي .
ب - يحظر على المشترك احدثات اي تبديل في موضع العداد او فك في الاختتام او استعمال اداة او اي نوع من المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي ، وتستوفي البلدية شهرياً من المشترك مبلغ (٥٠) فلساً رسم قراءة العداد وتكون عملية اصلاحه على نفقة المشترك اما صيانه فعلى البلدية .

١٩٦٨/٥/٦

الحسين بن طمرل

نائب رئيس الوزراء ووزير
الدفاع بالوكالة
احمد طوقان

وزير دولة لشؤون الرئاسة
ووزير المواصلات
عاكف الفايز

وزير
النقل
امين يونس الحسيني

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
صلاح ابو زيد

وزير الاوقاف والشؤون
والمقصدات الاسلامية
عبد الحميد السائح

وزير المالية ووزير الداخلية
بالوكالة
هاشم الجبوري

وزير
التربية والتعليم
بشير الصباغ

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة
صالح بركان

وزير
الخارجية
وزير الاقتصاد الوطني
ووزير دولة لشؤون الرئاسة

وزير الاشغال العامة ووزير
دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي

وزير
العدل
سمعان داود

وزير دولة لشؤون الرئاسة
ووزير الانشاء والتعمير
حازم نسيه

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة
صالح بركان

وزير
الخارجية
وزير الاقتصاد الوطني
ووزير دولة لشؤون الرئاسة

وزير الاشغال العامة ووزير
دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي

نحس الحسن بن طمرل نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٥ ،
نأمر بوضع النظام التالي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي باضافة عبارة (ومفتش الشرعية) بعد عبارة (مفتش العدلية) الواردة في الفقرة (ج) منها .

الحسين بن طمرل

١٩٦٨/٥/١٥

وزير
العدل
سمعان داود
وزير المالية ووزير
الاقتصاد الوطني بالوكالة
هاشم الجبوري

وزير دولة لشؤون الرئاسة
ووزير الانشاء والتعمير
حازم نسيه
وزير
التربية والتعليم
بشير الصباغ

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
صلاح ابو زيد
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية
للشؤون البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة
صالح بركان

وزير الاشغال العامة ووزير
دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي
وزير الاوقاف والشؤون
والمقصدات الاسلامية
عبد الحميد السائح

وزير
الخارجية
وزير الاقتصاد الوطني
ووزير دولة لشؤون الرئاسة
احمد فوزي

هكذا من المأهول

نظام المياه لبلدية وادي موسى

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨

نظام المياه لبلدية وادي موسى

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥



- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية وادي موسى لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يطبع نموذج خاص لطلبات اشتراك المياه من قبل البلدية وتباع الورقة بمبلغ مائة فلس .
- المادة ٣ - أ - بعد الموافقة على الطلب من الوجهتين الصحية والهندسية يستوفى من طالب الاشتراك تأمينا قدره ديناران يرد للمشارك عند انتهاء اشتراكه بعد حسم ما يكون قد تحقق عليه من اثمان المياه للبلدية .
ب - يستوفى مبلغ دينار واحد كرسم تاسيس .
ج - يستوفى مبلغ ٢٥٠ فلسا رسم ربط المياه بعدد المشترك .
- المادة ٤ - يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يجري تجهيزه وتركيبه من قبل البلدية في الموضع الذي تراه مناسباً من محل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد من التلف . يحظر على المشترك احدثات اي تبديل في موضع العداد أو فك في الاختتام أو استعمال اداة أو اي نوع من المفاتيح بقصد تغيير أو تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد أو الصندوق الحديدي وتستوفي البلدية شهريا من المشترك مبلغ (٥٠) فلسا اجرة وجود العداد في محله وتكون عملية اصلاح العداد وصيانته فيما بعد عائدة على البلدية .
- المادة ٥ - تستوفي البلدية من المشترك مبلغ اربعة دنانير ثمن العداد والصندوق الحديدي على ثمانية اقساط متساوية ويكون المشترك ملزما بدفع مثل هذا المبلغ في حالة كسر العداد أو ثبوت عدم صلاحيته من جراء اي ضرر يلحق به بسبب المشترك .
- المادة ٦ - يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية مقطوعة المياه المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية خطيا بذلك وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلسا اجرة فحص العداد غير ان هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح أو انه لا يسجل الاستهلاك الصحيح وبمعنى ذلك فان هذا المبلغ يعتبر ايرادا للبلدية .

هكذا من المأهول

المادة ٧ - لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة أو ادنى الى تسجيل كمية أكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك في بحر تلك المدة . ويبقى التقدير اما بنسبة المدة الماثلة فيها اذا كان المستهلك مشتركا أو تقديرا اذا كان مشتركا وليس له استهلاكات قديمة ويبقى التقدير الاخير على عدد الغرف وملحقات المنزل ويكتب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

المادة ٨ - يتحمل المشترك كافة نفقات تمديدات المواسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك ويعتبر جميع ما يركب أو يمدد من المواسير وتوابعها ابتداء من جهاز العداد الى خارج محل المشترك مائكا للبلدية وجزءا متما لشبكة المياه وللبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها أو تغييرها أو نقلها من مكان لآخر في الكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .

المادة ٩ - اذا كانت التمديدات من الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة أكثر من مشترك واحد فعلى البلدية ان تقسم نفقات التمديدات بين المشتركين بالتساوي أو بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل واحد منهم .

المادة ١٠ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى آخر أو يريد قطع اشتراكه بالماء نهائيا ان يعلم البلدية خطيا قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها ومحاسبته عنها واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته بقطع الاشتراك تعتبر مدة الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية برغبته في قطع اشتراكه .

المادة ١١ - يجوز نقل اشتراك المياه من شخص الى آخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب الاشتراك الى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقاً للمادة الثانية من هذا النظام ولا يستوفى في هذه الحالة من المشترك الجديد سوى (٢٥٠) فلسا رسوم نقل الاشتراك .

المادة ١٢ - يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد أو فحصه أو الكشف على التمديدات ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفك اختتام العدادات أو نقلها من موضع الى آخر أو ابدال المياه وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١٣ - البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حادث مفاجئ في الآلات أو الموتورات أو التمديدات أو الخطوط الرئيسية وللبلدية الحق بقطع المياه عن المشترك طوال المدة اللازمة لاعمال التصليح الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقا اذا كان قطع المياه بارادتها .

المادة ١٤ - يحق للبلدية قطع المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :-
أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغه اعلام المقطوعة .

- ب - اذا جرى تغييرا في تمديداته الداخلية دون الحصول على موافقة البلدية .
ج - اذا اتلف أو عبث بأي شيء يتعلق بالعداد أو بتمديدات شبكة المياه التابعة للبلدية .
د - اذا عارض موظفي البلدية المفوضين في تأدية واجباتهم .
هـ - اذا تأخر أو امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .

المادة ١٥ - اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة (١٤) من هذا النظام فانه لا يعاد ايصالها الا بعد دفع رسم قدره (٢٥٠) فلسا كرسوم ايصال .

المادة ١٦ - يعاقب وفقاً لقانون البلديات او اي قانون يقوم مقامه بغرامة لا تزيد عن مبلغ عشرة دنائير كل من يرتكب احدى المخالفات التالية : -

- أ - الاتلاف او العبث او الحاق الضرر باي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولوازم شبكة المياه وتمديداتها.
- ب - سحب المياه بطريقة غير مشروعة .
- ج - العبث بعداد المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه .

المادة ١٧ - تستوفي البلدية ائمان المياه من المشتركين شهرياً بموجب النسب التالية : -

- أ - (٥٠) فلساً للمتر المكعب من ١ - ١٠ .
- ب - (٨٠) فلساً للمتر المكعب من (١١) فما فوق .
- ج - يخفص ٥٠% من ائمان المياه التي تستهلكها المستشفيات والمدارس والمؤسسات الخيرية وأماكن العبادة.
- د - يكون الحد الأدنى للمشاركين (٢٥٠) فلساً ولو نقص الاستهلاك عن ذلك في الدورة الواحدة ومثلتها شهر .

المادة ١٨ - يلغى اي نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٨/٥/١٨

أحمد بن طلال

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة هاشم الجبوري	رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني	وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير حازم لسيه	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الدولة للتربية والتعليم بشير الصباغ	وزير دولـة لشؤون الرئاسة ووزير المواصـلات عاكف الفايز	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة صالح بركات	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي
وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح	وزير الخارجية أحمد فوزي	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي

عن الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٨ ،
نصد ارادتنا بوضع التعليمات التالية : -

تعليمات الادارة العرفية

لشؤون موظفي الحكومة في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية

رقم (٤) لسنة ١٩٦٨



المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية لشؤون موظفي الحكومة في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٨ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام اخر للحاكم العسكري العام ،

أ - أن يقرر عزل أي موظف من موظفي الحكومة ، أو

ب - أن يقرر حرمان الموظف من راتبه الذي يتقاضاه من الحكومة واية علاوات او مخصصات اخرى اذا اقتنع بان الموظف يتعاون مع سلطات العدو المحتلة في الضفة الغربية من المملكة بأي شكل من الاشكال او يتناول راتباً من تلك السلطات .

المادة ٣ - فيما يتعلق بموظفي الصنف الأول يجب ان يقرن قرار العزل بتصديق جلالة الملك .

المادة ٤ - أ - يعتبر قرار حرمان الموظف من راتبه نافذاً من تاريخ صدوره ويبقى نافذاً الا اذا اصدر الحاكم العسكري العام قراراً آخر حسباً يراه مناسباً .

ب - المدة التي يقضيها الموظف محروماً من راتبه لا تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد خاضعة لقانون التقاعد الساري المفعول .

المادة ٥ - القرارات الصادرة بمقتضى هذه التعليمات غير خاضعة للطعن امام اية محكمة من المحاكم او اي مرجع اداري آخر .

هكذا من الأشغال

المادة ٦ - تلقى تعليمات الادارة العرفية لشؤون موظفي الحكومة في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ .

١٩٦٨/٥/١٣

الجنرال

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء أحمد طوقان	رئيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني
--	------------------------------------	--

وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم نسييه	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز
--	---	--

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار صلاح ابو زيد	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة صالح برقان	وزير النقل امين يونس الحسيني
---	---	------------------------------------

وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الاشغال العامة وزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدرات الاسلامية عيد الحميد السامح
------------------------------	---	--

أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩



بالاستناد الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، وبناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني
آمر بما يلي :-

١ - مع مراعاة ما جاء في امر الدفاع رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧ المنشور بالعدد (٢٠٥٦) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/١ تكون اسعار المحروقات للجيش والامن العام قبل العمل بالامر المذكور بتاريخ ١٩٦٧/١١/١ كالتالي :-

أ - البنزين	٦٣٠٣٤	فلسا للجالون الواحد
ب - الكاز	٣٧٩٤٠	فلسا للجالون الواحد
ج - السولار	٦٢٣٨٧٥	فلسا للجالون الواحد

٢ - يكون سعر بنزين الدبابات (١٥) فلسا للتر الواحد بدون رسوم اعتبارا من تاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٥ .

١٩٦٨/٥/١٩

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني



هكذا من المأهول